07

كلمة المدير المالي الأول

شهد بنك الجزيرة نموًّا مستمرًّا وقويًّا خلال عام 2024م على صعيدي الميزانية العمومية وبيان الدخل.

كلمة المدير المالي الأول

ارتفع صافي الدخل إلى 1.2 مليار ﷼

ارتفعت الموجودات بنسبة 15% بواقع 148.9 مليار ﷼، مدفوعًا بزيادة كبيرة بنسبة 20% في التمويل بواقع 96.9 مليار ﷼، هذا وشهدت ودائع العملاء نموًّا بنسبة 15% بواقع 108.1 مليار ﷼، مما يضمن تحقيق نسبة تمويلات إلى ودائع جيدة تلتزم بالمعايير التنظيمية ومؤشرات المخاطر، وانعكس هذا الأداء القوي في الإيرادات في تحقيق زيادة ملحوظة في صافي الدخل بنسبة 21% بواقع 1.2 مليار ﷼ وهو رقم قياسي يمثل نقطة فارقة في سجل إنجازات البنك.

حقق تمويل العملاء التجاريين نموًّا بنسبة 22% خلال العام وهو أداء قوي يعكس الانتعاش والحيوية التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي ويُظهر تنامي مكانة البنك بصفته ممولاً مفضلاً للشركات في المملكة. في الوقت نفسه، شهدت محفظتنا الاستهلاكية الأكثر تقدمًا نموًّا في التمويل بنسبة جيدة قدرها 17% خلال العام.

القطاعان اللذان يجب الإشادة بأدائهما: حقق التمويل التجاري داخل الميزانية العمومية نموًّا بنسبة 96% مقارنة بالعام الماضي، بينما ارتفع التمويل التجاري خارج الميزانية العمومية بنسبة 28%، مما يعكس تنامي مكانة بنك الجزيرة في نظر الشركات العالمية وتفوق قطاع التمويل العقاري السكني على أداء السوق بمعدل نمو تجاوز 22% في عام 2024م، مما يدل على زيادة جاذبية منتجاتنا وخدماتنا لفئة العملاء من أصحاب الثروات ذات الملاءة العالية التي نركز عليها.

زاد تعزيز الربحية من خلال الإدارة الدقيقة لمحفظة استثماراتنا؛ إذ شهدت استبدالاً فعالاً للاستثمارات ذات الفائدة المتغيرة بأخرى ثابتة، وهو تحسين حاسم للأداء في بيئة معدلات الفائدة المرتفعة، وفي نهاية العام، كانت نسبة 78% من محفظة الاستثمار الخاصة بالبنك مستثمرة في الموجودات ذات الفائدة الثابتة.

بالطبع، إذا لم يكن النمو مستدامًا، فإنه يفقد قيمته، لذا من المهم أن يتبع البنك نهجًا حكيمًا يركز على المساهمين لتحقيق النمو، ولهذا السبب، بذل البنك جهودًا كبيرة للحفاظ على مستوى قوي من السيولة؛ إذ بلغت نسبة التمويلات إلى الودائع 89.6% في نهاية العام وهو مستوى يتجاوز بكثير الحد الأدنى التنظيمي.

وقد أسفرت هذه العوامل عن نمو في صافي الدخل بنسبة 21% خلال العام، مدفوعًا بزيادة في الدخل التشغيلي، يقابله ارتفاع جزئي في النفقات، وارتفع صافي الدخل من التمويل والاستثمار بنسبة 11%، مدفوعًا بنمو الموجودات مع الحفاظ على استقرار الهوامش على نطاق واسع، كذلك ارتفع الدخل من الرسوم والدخل الآخر بنسبة 19% نتيجة لزيادة رسوم التمويل التجاري والرسوم المرتبطة بالاستثمار، بينما شهدت النفقات التشغيلية زيادة بنسبة 9% نتيجة لارتفاع تكاليف الموظفين والمصروفات العمومية والإدارية. وقد أسفر هذا الأداء عن تحقيق "فجوة إيجابية"؛ إذ تفوق الدخل على التكاليف، وهو أداء نتوقع استمراره في عام 2025م. علاوة على ذلك، تمكن البنك من تحقيق تحسن في نسبة التكلفة إلى الدخل بنسبة 56.0% في نهاية العام، وهي نقطة سنواصل التركيز عليها خلال عام 2025م وما بعده لتحسين الكفاءة.

انعكس نمو الإيرادات لدينا في زيادة قوية بنسبة 21% في الدخل، وهو ما يُعد إنجازًا قياسيًا ومفصليًا في تاريخ البنك.

صافي الدخل للفترة (بالمليون ريال سعودي ﷼)

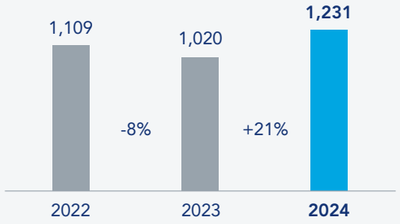

التمويل (بالمليار ريال سعودي ﷼)

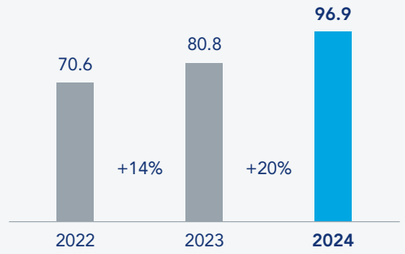

ودائع العملاء (بالمليار ريال سعودي ﷼)

حركات التمويل مقارنة بالعام الماضي (بالمليار ريال سعودي ﷼)

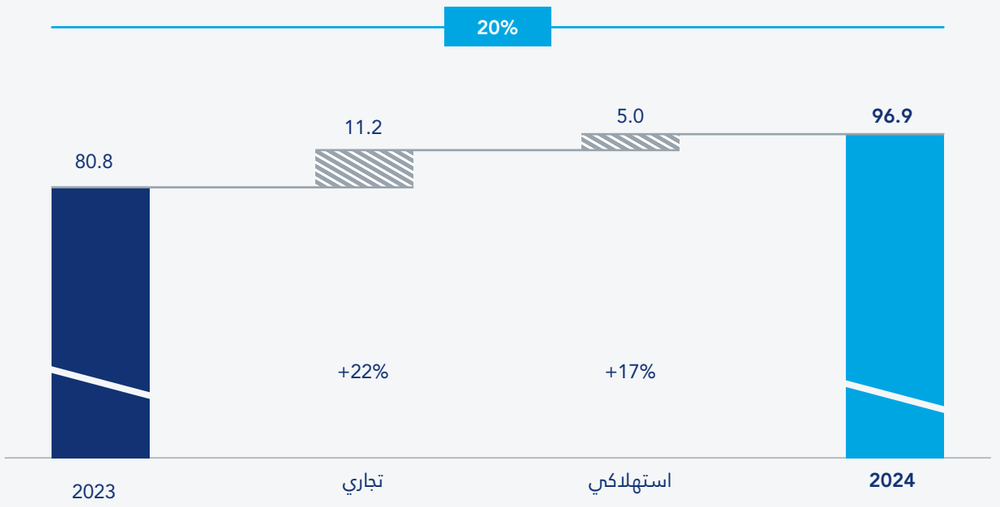

التمويل السكني

منذ بداية العام:
+22%

21.8 مليار ﷼

التمويل التجاري

داخل الميزانية العمومية:
+96% منذ بداية العام

3.8 مليار ﷼

خارج الميزانية العمومية:
+28% منذ بداية العام

16.2 مليار ﷼

انعكس أيضًا النمو المستدام -من خلال الأداء القوي- في الحفاظ على الهوامش في بيئة تتميز بمعدلات فائدة غير مستقرة وضغوط تنافسية شديدة، تمكن بنك الجزيرة من الحفاظ على هامشه الصافي عند 1.99% طوال العام مع انخفاض طفيف فقط بمقدار 5 نقاط أساس مقارنة بعام 2023م.

استمرت جودة الائتمان في الحفاظ على قوتها خلال عام 2024م، وذلك بفضل التحسينات التي أدخلناها على عمليات التحصيل، مما أسهم في تحقيق مكاسب جوهرية، ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة التمويلات المتعثرة بمقدار 63 نقطة أساس لتصل إلى 1.21%، مما ساعد على الحفاظ على تكلفة المخاطر لدى البنك عند 32 نقطة أساس.

بالإجمالي أسهم هذا الأداء القوي في تحقيق عائد على حقوق المساهمين بنسبة 7.3% في عام 2024م وهو مستوى دون المعدل المتوسط للقطاع ولكنه في الاتجاه الصحيح، وبفضل تفعيل الأسس الموضحة أعلاه التي بدأت تؤتي ثمارها، نحن واثقون من أن هذا العائد سيستمر في النمو خلال عام 2025م وما بعده، وتمثل الاستمرارية في الأداء الذي حققه بنك الجزيرة على مدار العامين الماضيين دليلاً إضافيًّا على هذه الثقة؛ حيث تحركت الموجودات والدخل من التمويل والاستثمار والدخل من الرسوم وإدارة التكاليف جميعها في الاتجاه الصحيح وبشكل مستمر.

الأستاذ/ هاني صلاح نوري
نائب الرئيس الأول والمدير المالي الأول

ظلّت جودة قطاع الائتمان قوية، حيث استقرت تكلفة المخاطر عند 32 نقطة أساس.

إجمالي الدخل التشغيلي (بالمليون ريال سعودي ﷼)

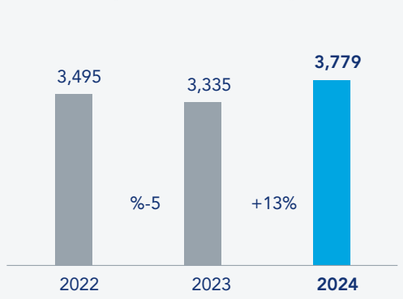

نسبة التكلفة إلى الدخل (%)

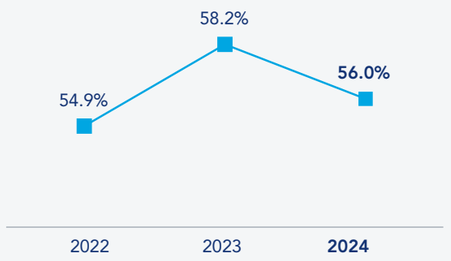

هامش صافي الأرباح (%)

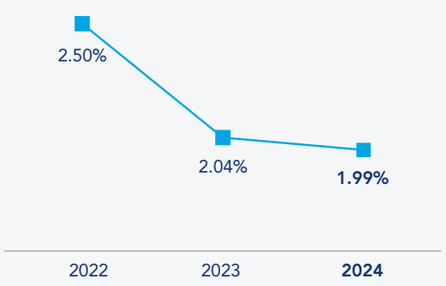

نسبة القروض المتعثرة (%)

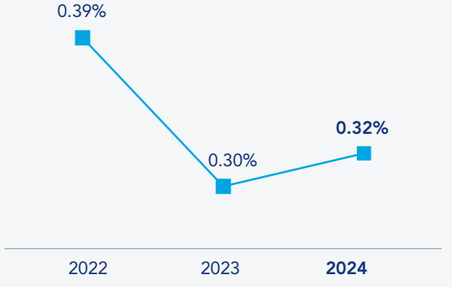

العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)